تقديم

يقدم هذا الكتاب للقارئ المصري والعربى مفكرا كبيرا ورائدا مبكرا من رواد النضال من أجل حقوق الانسان فى مصر والعالم العربى وهو الأستاذ محمود عزمى (١٨٨٩-١٩٥٤). وهو يقدمه أولا من خلال عدد من مقالاته المهمة والتى تمثل محطات معروفة فى رحلته الفكرية المجيدة، بغض النظر عن الاتفاق والاختلاف مع ما وصل اليه من أحكام وتقديرات. ويظهر من هذه الطائفة من المقالات خطابه الواضح فى الدفاع عن الديموقراطية والدستور وحقوق الانسان. وكل من تلك المحطات الفكرية هى جزء أو وقفات فى تاريخ مصر السياسى والفكرى فى آن واحد، ويظهر فيها المجادلات العقلية والسياسية، كما تظهر فيها المعاناة الانسانية والشخصية العميقة التى تتولد عن الاختيارات الصعبة والمعقدة التى اتخذها كمثقف مصرى عاش الجانب الأكبر من حياته المهنية والفكرية فى النصف الأول من القرن العشرين، بما اشتملت عليه هذه الحياة من علاقات سياسية ومهنية انبثقت عن الثورة الوطنية الكبرى عام ١٩١٩ وما انتهت اليه من بنية دستورية وصراعات ومناظرات داخل التشكيلة الحزبية، أو فى مجال الفكر بذاته وخاصة ما يرتبط منها بالدعوة للديموقراطية وحقوق الانسان وعلاقة ذلك كله باشكالية الشرق والغرب التى لا تزال تحير ألباب مفكرينا ومبدعينا. ثم أن الكتاب يقدم محمود عزمى ثانيا من خلال رؤية استطلاعية ومقارنة كتبها الزميل والصديق الأستاذ هانى نسيرة. وتتضح هذه الرؤية بحماس الصديق الأستاذ هانى نسيرة لهذا النموذج أو القدوة الفذة الممثلة فى الأستاذ محمود عزمى، وهو حماس جرفه أحيانا الى آراء تجور الى حد ما على غيره من مفكرى عصره و..عصرنا.

اهتم مركز القاهرة بهذا الكتاب وقرر طباعته لأسباب شتى. **أول** هذه الأسباب هو قيمة محمود عزمى فى تقديم فكر حقوق الانسان والوثائق الحقوقية التأسيسية وعلى رأسها الاعلان العالمى، ودوره فى الدفاع عن هذه الحقوق والترويج لها، وانتزاع مكانة سامية لخطاب حقوق الانسان فى الثقافة وفى الحقل العام فى مصر. ويهم مركز القاهرة أن يطلع الأجيال الشابة على ومضات هذا الخطاب فى الفكر المصرى الحديث، مجسدا فى شخص محمود عزمى وكتاباته. وكان مركز القاهرة قد أبدى اهتماما كبيرا بتأصيل خطاب حقوق الانسان فى الثقافة العربية واعتبر هذه المهمة أحد أبرز مبررات وجوده وأحد أبرز وظائفه.

أما **ثانى** هذه الأسباب فهو ما دعى اليه الأستاذ هانى نسيرة -محرر هذا الكتاب- من استجابة للحاجة الملحة لتوثيق وسد الفراغات المهولة فى التاريخ الفكرى والثقافى المصرى. فبكل أسف لم يحظ الأستاذ محمود عزمى بمكانته اللائقة فى هذا التاريخ، ربما لأن كتابة التاريخ الفكرى وتوثيقه خضعت – طوال النصف الثانى من القرن العشرين- لدوافع سياسية وأيديولوجية، لم يكن من بينها بكل تأكيد إلقاء الضوء على الفكر الحقوقى المصرى وعلى الفكرة الديموقراطية والفكر الدستورى فى مصر، وذلك فى وقت انتهكت فيه أبسط معانى الديموقراطية وفقد الدستور فيه قيمته وهيبته.

www.alkottob.com

ثالث هذه الأسباب تتعلق بالعلاقة بين الخطاب الحقوقى من ناحية والخطاب الديموقراطى والمجادلات السياسية عموما من ناحية ثانية، وما تسفر عنه هذه المجادلات والاجتهادات من تنوع فى التأسيس الفلسفى والنزوع الأخلاقى والمواقف السياسية. اذ يهم مركز القاهرة أن يدافع عن هذا التنوع فى المصادر والدوافع الفكرية وفى الاجتهادات الفلسفية بل وفى المشارب السياسية للنضال الحقوقى. فهذا التنوع بذاته يقوى ويغنى الخطاب الحقوقى ويثبت وينمى حضوره فى المعترك السياسى والفكرى. وكأن مركز القاهرة يقول ضمنا أن الدعوة للنضال من أجل حقوق الانسان وكرامة المواطن المصرى موجهة لجميع القوى السياسية والفكرية، وأنها يجب أن تمثل مهمة مشتركة لأنها بالفعل تراث مشترك، ولأنها أيضا مستقبل مشترك. أن مشروع حقوق الانسان منظورا اليه من المنظور السياسى هو دعوة لأنسنة الجدل والصراع السياسى. وهذا المشروع منظورا اليه من المنظور الفلسفى يقبل بالقائلين الانسانية الاسلامية والمسيحية ويقبل بخصومهم العلمانيين. وينتمى الأستاذ محمود عزمى الى المدرسة الليبرالية العلمانية المصرية، ويعد من أبرز أبطالها الفكريين.

ولعلى أصارحكم القول بأن لى دوافع شخصية فى قبول كتابة هذا التقديم.

اذ تربطنى بالأستاذ محمود عزمى صلة عميقة رغم أنى لم أعرفة شخصيا ولم أقابله أو أره قط، حتى أنه يخيل لى أننا ولدنا من نفس واحدة. وبينما لا يجوز أن يتحدث المرء عن نفسه وهو يقدم لكتاب عن كاتب ومفكر هائل بوزن محمود عزمى، فإن المشابهة الشكلية على الأقل فى المهنة وفى جدول الاهتمامات وأولوياتها أسرنى بحيث لم أستطع منه فكاكا. نشترك فى مهنة الصحافة، وفى الاهتمام بالأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الدولية، وفى أن الدفاع عن حقوق الانسان هى القضية التى صرفنا فيها عمرنا أو جله، وفى هذا التوتر العميق فى الحقل الفكرى بين الواقعى والأخلاقى، وبين القلق المعرفى والدعوة اليومية التى يحتمها الدور المنوط بالمثقف فى وطن تعرض لمحنة مستدامة لا تكاد تتغير إلا من حيث الأحداث والظروف والفاعلين، دون أن يتاح لها أن تتحرر لا من الداخل ولا من الخارج. وأزعم أيضا أن المشابهة آسرة بين محمود عزمى ودعاة حقوق الانسان عموما. فمحمود عزمى هو رائد للنضال الحقوقى، وهو أستاذ لكل الأجيال التالية من المناضلين من أجل حقوق الانسان فى مصر. وبدون أن نوافقه بالضرورة على كل مواقفه أو أفكاره، فهو يقدم لنا قدوة حقيقية ومثلا ملهما للداعية الحقوقى ولدور المثقف وعلاقته بالسلطة وبالقضية التى كرس لها حياته، بل وبالمجتمع بفرقه وتياراته وتنظيماته الحزبية والسياسية وثقافته الموروثة والمستجدة.

اتسم محمود عزمى باستقامة مبدئية خارقة، وهو يختلف فى ذلك عن معظم مثقفى عصره كما يشرح هذا الكتاب باستفاضة. فلم تكن له مصلحة سياسية أو شخصية كان يمكن أن تدفعه لتطويع مواقفه لارضاء أى طرف أو قوة سعيا للتوفيق الانتهازى بين مصالح عارضة والمبادىء الانسانية والحقوقية العظيمة التي تبناها وتمثلها ودافع عنها حتى آخر رمق فى حياته. ومما يسترعى النظر أنه لم يتوحد مع حزب سياسى أو "شلة" أو عصبة من أى نوع توحدا دائما، ولم يتردد أبدا فى حسم أولوية حقوق الانسان والديموقراطية على أى اعتبار آخر، بالرغم من أن الانضمام كان هو الطريق المضمون للمكانة والوظائف العليا فى الدولة والمجتمع فى عصره كما هو فى عصرنا. ويلفت الأستاذ هانى نسيرة نظرنا هنا الى أهم ما ميز الأستاذ محمود عزمى كمفكر وصاحب موقف وهو أنه لم يكن أسيرا لأى نسق فكرى مغلق أو جامد، وأنه كان دائم الاجتهاد يسابق نفسه وعصره فى بحث القضايا بعقل مفتوح ورغبة صادقة فى التعلم، وتوق أكيد للتغيير والاصلاح.

www.alkottob.com

وعلى تنوع اهتاماماته وسبقه وتفوقه فى طرح الجديد من الأفكار والدعوة الى الاجتهاد والابحار فى غير المجهول وغير المألوف، فهو راسخ فى العلم والمعرفة، والأهم راسخ فى الموقف الأخلاقى والمبدئى وخاصة فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق الانسان وكرامة المصريين، وغيرهم من بنى البشر.

السؤال الذى يجب أن نقدم بداية للاجابة عليه هو كيف نفهم محمود عزمى.

أمامنا عدد من المقاربات:

أول هذه المقاربات وأوسعها هو طبيعة المشروع الوطنى المصرى فى اطاره التاريخى الجامع. ويمكننا أن نأخذ بهذا الاقتراب لفك شفرات الآراء والمواقف المبعثرة التى تبناها محمود عزمى. اذ تخفى هذه الاراء المبعثرة مشروعه الفكرى المميز، أو المشروع الفكرى والسياسى الذى ينتمى اليه حقا محمود عزمى. إذ أرى أن محمود عزمى لم يمتلك مشروعا خاصا به وانما تعبير مستقيم بصورة خارقة بالنسبة للبشر لهذا المشروع الذى صاغه فى الأصل عشرات من المفكرين والمناضلين الوطنيين والديموقراطيين وقادة الرأى فى بلادنا منذ ستينيات القرن التاسع عشر. فالموضوع الذى تجتمع اليه كافة اهتمامات ومعارك محمود عزمى والذى نجد فيه جوهره أو ماهيته كشخص ومفكر فهو تأسيس دولة الحق والقانون فى مصر. ولا يتسع المقام هنا لسبر أغوار هذا المفهوم، ولذلك نكتفى من نهره الواسع والخصب بملاحظات تمهيدية على ضفافه.

أول هذه الملاحظات هو أن مشروع تأسيس دولة الحق والقانون هو المحرك الحقيقى لكيان وخيال بل ولوجود مصر الوطنى بل وأهم قلاعها الحضارية والثقافية منذ البداية الأولى للدولة المصرية نحو ٣٢٠٠ قبل الميلاد. فأهم ما فعلته الحضارة المصرية أنها اقامت الحكم على قاعدة القانون، وأنها احتفلت بمفهوم الحق احتفالا شديدا حتى وحدته بمعنى الالوهية، وجعلت من مفهوم العدل قاعدة الوجود ذاته. ولا يمكن أن تفلت هذه الحقيقة من ملاحظة أى باحث فى الحضارة المصرية القديمة، اذ تكفيه وثيقة الفلاح الفصيح لتأكيد المكانة الجوهرية لمفهوم العدالة لا فقط فى حقل الحكم بل وفى حقل التجربة الوجودية للانسان، حيث لا معنى للوجود بدون العدل، ومن ثم بدون حكم القانون.

وبينما وقعت مصر لالاف السنين فريسة أنساق من الحكم الأجنبى والمحلى يقوم على التعسف وشخصنة السلطة العامة واضطراب المعايير وتقلب الأحكام وشيوع الظلم، فإن مشروع استقلالها الوطنى قام قبل كل شىء على فكرة حكم القانون: حيث يصبح الاستقلال لا مجرد مطلب بذاته فحسب، بل مطلبا يرتبط وينهض على معنى العدالة ولا يقوم إلا بها. ويؤكد محمود عزمى على هذا المعنى مرارا وتكرارا، فى مختلف مداخلاته الصحفية ومواقفه السياسية. ويعد محمود عزمى أكثر المفكرين المصريين استقامة وتأكيداً على هذا المعنى، حيث يشكل معنى العدالة وحكم القانون حجر الزاوية فى خطابه. لقد سعت الليبرالية المصرية التى يجسدها محمود عزمى باستقامة نادرة الى حل معضلات تأسيس دولة الحق والقانون التى تاق اليها المصريون منذ فجر التاريخ، والتى لم تتح للأسف خلال العصر الوسيط، وقبل الحملة الفرنسية على مصر. لنلاحظ هنا أن الليبراليين المصريين رغم أن أغلبهم كان متدينا بوضوح كانوا يميلون تلقائيا الى بعث الاهتمام بالعصر الفرعونى، لما فى هذا البعث من تجذير للوطنية المصرية، ولما يشى به من ايحاءات تخص فكرة العدالة ولو بالمعنى القانونى والاجتماعى للمصطلح.

أما **ثانى** هذه الملاحظات فهى أن المقصود بالقانون فى مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة وخاصة فى فكر محمود عزمى لا ينفصل عن معنى الحق. ولهذا التعبير معان متعددة ومتحدة فى نفس الوقت. فهو يتوحد

www.alkottob.com

مع معنى الحقيقة، ومع معنى الوضوح القائم بذاته، ومع معنى العدالة، وأخيرا مع معنى المعرفة الحقة. فالحق هو أساس القانون ودلالته،لأنه ركيزة المعرفة وغايتها. ولهذا يفترق مفهوم القانون عن مفهوم التشريع. فالأخير قد يكون عادلا أو غير عادل، واضحا أو غير واضح، يتساند على معنى ومدلول الحقيقة أو يجانبها. أما القانون فلا يقوم الا بالعدل والوضوح والحقيقة والمعرفة الحقة. ومن قبيل ذلك أن نقول أن القانون الذى نبغى حكمه وننشده هو ذلك الذى يعترف باستحاق المصريين وجميع البشر للتمتع بالحماية ضد استبداد القوة وتعسفها، ويتيح لهم المنافع الضرورية لبقاء الحياة والمرافق الحيوية لتعزيز الحرية والكرامة الانسانية، على أساس من قاعدة المساواة وبدون تمييز على أساس الطبقة أو الجنس واللون والمنطقة والدين والجنس أو أى اعتبار آخر. ولهذا صرفت الحركة الوطنية المصرية جانبا كبيرا من مواردها وجهدها فى وضع تقنينات حديثة ومقاربة لهذا المشروع الكبير لبناء دولة القانون. ويلفت النظر هنا أنه عندما افترقت الخطى بين الزعيم المتوج للوفد أى سعد زغلول، ورفاقه– خصومه الذين التفتوا الى أهمية وضع دستور ديموقراطى، ورفض الأول دستور ١٩٢٣ وأسمى من وضعوه "لجنة الأشقياء" انتصر مشروع الدستور وأجبر زعيم الحركة الوطنية على الاعتراف الفعلى به، وتولى رئاسة الوزارة باسمه وتحت مظلته، لا لشىء الا لأن هذا الدستور اعترف بضرورة حماية الحريات العامة، وهى الحماية التى حرمنا منها بعد زوال العصر الليبرالى.

ونأتى الى **ثالث** هذه الملاحظات وهى الحداثة السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو معنى غير منبت الصلة بحكم القانون ومبدأ العدالة. فالحداثة هى قطيعة مع تراث سياسى قام على الاستبداد والسلطة غير المقيدة ونسق ظالم للعلاقات الاجتماعية نكل بالمصريين ودفعهم الى طرق عتيقة فى التفكير وأغلق عليهم طريق الخلاص العقلى طوال قرون عديدة وخاصة فى ظل "الامبراطورية العثمانية المقدسة". وهى أيضا– أى الحداثة– تمثل ملكة التفكير الحر والمبدع الذى لا يستكين لفكرة دون أن يمحصها بالنقد، ودون أن يقلبها على وجوهها المختلفة لبيان منطقيتها واتساقها أو مخالفتها للحقائق العلمية وللتفكير السليم والأخلاق النبيلة والمبادىء السامية. اقام محمود عزمى أشد حججه وخاض أقسى معاركة مع ما نسميه بلغة عصرنا "تفكير القطيع" فلم يسلم عقله لملك أو سلطان أو زعيم أو حزب أو حتى فكرة أو مصطلح، بل كان حريصا أشد الحرص على التفكير بنفسه ولنفسه ومجتمعه دون أن يخشى شيئا مما أقامه عقله من حجج وما تنبه اليه من تداعيات، وما آل اليه تفكيره من طريق أو خطة عمل. والواقع أن مفهوم عزمى للنقد يكاد يجسد معنى الحداثة بالطريقة التى اقترحها الفيلسوف الألمانى كانط بالضبط: أعنى أن الحداثة ليست هيكلا أو قالبا ما للعلاقات الاجتماعية أو السلطة السياسية وانما هى تأمين حق النقد واعمال العقل الحر من التصورات المسبقة ومن المقولاتية الصنمية التى تستدعى احتراما وهيبة تلقائية بغير تمحيص أو مساءلة. ان محمود عزمى يسائل كل السلطات كما يجب على المثقف الحقيقى أن يفعل، وهو يحب بلاده حبا جما ويطلب الديموقراطية لتمكين هذا الوطن وهذا الشعب من التقدم ومن السيطرة بنفسه على مصيره، ولكنه لا يمنح المجتمع أو الشعب مكانة الحقيقة أو سلطة على الحقيقة. فالعقل وحده هو صاحب السلطة الوحيدة لتقدير سلامة أية فكرة أو حجة، والقيم السامية هى المحك الوحيد الذى يحتكم اليه فى بيان غاية هذه الفكرة أو الحجة. وتتفرع مختلف انجازات الحداثة – وقد تتنوع أو تختلف أو تتأقلم مع الظروف والأحوال – عن هذه الحرية العقلية ولا تقوم الا بها. وهذا يلزم المثقف باعادة النظر بصورة دائمة فى آرائه أو مقولاته وحججه ومواقفه، احتراما لسلطة العقل ورسوخا فى الدفاع عن المبادىء الأساسية والاستحقاقات الجوهرية لكل انسان وعلى رأسها الكرامة الفردية، وخاصة كلما ظهرت حقائق جديدة أو خبرات مخالفة. وليس من الصدفة أن المبادىء والاستحاقات الأساسية للانسان وفقا للمواثيق الدولية الحديثة تجتمع كلها على معنى

www.alkottob.com

الحرية وتشتق كلها من معنى الكرامة الانسانية. فوظيفة القانون هى حماية الحرية التى هى شرط لا غنى عنه مطلقا للكرامة الانسانية المتساوية. وهى كذلك بوضوح بالغ فى فكر محمود عزمى.

أما المقاربة الثانية التى نقترحها هنا لفهم منظومة أو لامنظومة مواقف محمود عزمى الفكرية والسياسية فهى "حقل النقاش العام"، وحقل النقاش الخاص بأيديولوجية أو حزب ما. يمكن تصوير القضية كما يلى. لا يكاد أى خطاب مهما كانت درجة تعقيده أو رقيه من التوتر مع الواقع المتغير، بل وأحيانا مع جوانب من الواقع الموروث. وهنا تضطرب المواقف ويتموج الخطاب بين النفع الانتهازى، والمثالية الأخلاقية وبين استنباط حلول خلاقة تجمع بين التأقلم مع الواقع والتمسك بالمثالية التى يمليها الخطاب وخاصة لو كان بالأصل خطاب ينهض على مثاليات أخلاقية. وكما شهدنا لدى مفكرين كثيرين يقع الاضطراب والتوتر أحيانا – داخل حقل الخطاب الليبرالى– بين معنى العدل ومعنى الحكم الديموقراطى. فمفهوم العدل عند محمود عزمى اتخذ أحيانا رداءا أفلاطونيا، حيث يتحد مع وظيفة العقل وسلطته، وينتهى الى معنى حكم الفلاسفة أو العقلاء والمثقفين، بينما تعنى الديموقراطية المعاصرة بحكم الشعب والمساواة أمام القانون بين المثقف والجاهل، أو الفيلسوف وأرباب الصنائع بما فيها أكثرها بساطة. ويبدو هذا التناقض ظاهرا فى كل الموروث الفلسفى للعصر الاسلامى. ولم يتردد فلاسفة الاسلام فى وصف الجماهير بأقذع الصفات، والتحيز للارستوقراطية الثقافية أو بالأحرى للمفهوم الأفلاطونى للعدل والحكمة. ونجد هذا التناقض أيضا فى الفهم الليبرالى للحكم والسياسة. فقد فهم الأحرار الدستوريون وهم صانعو دستور ١٩٢٣ وورثة الفكر الدستورى والديموقراطى فى مصر السياسة الجماهيرية على أنها محض تحريض لجمهور ملتهب وناقص العقل والوجدان. ولم يتمكنوا من إيجاد حيز لهم داخل السياسة الجماهيرية فى النظام الديموقراطى الذى صاغوا هم قواعده. ومن ثم كان عليهم الاختيار بين وضعية الأقلية، أو خيانة الدستور، أى خيانة مفهومهم هم عن الديموقراطية. وقد شذ محمود عزمى الذى انتمى لهذا الحزب أو هذه النخبة المميزة عن هذا الموقف وفضل الوقوف مع الدستور حتى لو ظل أقلية فى هامش السياسة الفعلية فى "عصر الجماهير". ويبدو أن محمود عزمى وصل الى حل ما لتلك المعضلة؛ اذ وحد أيضا بين العقل والدستور الديموقراطى الذى يصون ويحمى المبادىء الأساسية والحريات العامة والحقوق الأساسية للانسان. ولهذا دافع عن الدستور دفاعا مستميتا كاد أن ينفرد به عندما وقع الانقلاب على الدستور من جانب الملك وحكومة محمد محمود عام ١٩٢٨، فغادر منصة الأحرار الدستوريين فى الوقت الذى برر فيه مفكرون كبار هذا الانقلاب تماشيا مع الخوف التقليدى للمفكر من "حكم الرعاع أو العامة". فلم يكن محمود عزمى فى الحقيقة يخشى حكم العامة ولم يكن بهذا المعنى ارستوقراطيا فكريا الا من حيث الاستماتة فى الدفاع عن حكم القانون والدستور الديموقراطى. فالدستور الديموقراطى هو عتبة للديموقراطية وشرط لها، ولو لم يكن الدستور ذاته من صياغة الشعب أو من اختياره. وهو لذلك لا يركن بالضرورة الى الاختيار الذى أخذ به الشعب دائما تقريبا فى الانتخابات العامة: أى حزب الوفد، ولكنه لا يتخلى عن واجب الدفاع عن الدستور الديموقراطى باعتباره المبادىء السابقة على أى اختيار، ومناط العقل فى الفضاء العام.

والواقع أن هذا الاحتقان بدا بعد ذلك باعتباره اشكالية أو معضلة جوهرية للمثقف. بل ويمكن أن نسميها ببساطة "معضلة المثقف فى مجتمع جماهيرى متخلف". فهذا الجمهور عادة ما لا ينتخب المثقف الأكثر معرفة، بل ينتخب المحرض، هذا ان لم ينتخب أقاربه أو أبناء قريته أو جهته أو طائفته أو حتى مستغليه، ومضطهديه ، وقد ينتخب أشد الناس فسادا وخاصة من يدفع له ثمنا أكبر لصوته. وقد شهدنا هذه التجربة المؤلمة فى الانتخابات المصرية المتتالية وخاصة فى انتخابات عام ٢٠٠٥. ويعنى ذلك أن التصويت الشعبى قد يكون

www.alkottob.com

مناقضا لروح الدستور، وهو ما ينشأ تناقضا فظيعا فى وجدان المثقف بين العدل والحق والحقيقة: أى الدستور من ناحية، ونتائج الحكم الدستورى من ناحية أخرى. ولا يمكن فهم خطاب ومواقف وتعقيدات الجماعة المثقفة المصرية الا على ضوء هذا التناقض. وكذلك لا يمكننا فهم مواقف محمود عزمى مقابل مواقف محمد حسنين هيكل مثلا الا على نفس هذا الضوء.

ثمة مقاربة **ثالثة** لا يمكن الهرب منها لأى سبب أو تحت أى ادعاء أو تبرير، وهو مقاربة الشرق والغرب. لقد تحمس محمود عزمى لقضايا الشرق ضد سطوة وظلم الغرب، ولكنه تحمس ايضا لطريقة تفكير الغرب وضد طرق التفكير السائدة فى الشرق بل وفى مصر ذاتها، حتى ورط نفسه فى الدعوة للقبعة مقابل الطربوش! وهى دعوة مضحكة فى أحسن الأحوال. وهو هنا كان أسوأ حالا من المفارقة التى واجهت أحمد لطفى السيد عندما أشيع عنه أن ليبرالى بمعنى ملحد! فمحمود عزمى كان فيما يبدو أكثر سذاجة وأكثر شجاعة معا عندما "تقمص" الاتهامات الجاهزة، بل ودعا لها بحسن نية يحسد عليها.

والواقع والحقيقة هى أنه لا يكاد يكون هناك مثقف واحد جدير بهذا الاسم لم يخضع لنفس المفارقة، ولو بمعنى أكثر دلالة ومعقولية عن مناظرة الطربوش مقابل القبعة. فعلى أى حال انتصرت الحياة وأقلع الناس عن لبس الطربوش والقبعة معا، واكتشفوا أن الشعر الطبيعى أجمل وأبسط بكثير! واستمرت الإشكالية مع ذلك.

هل يمكننا أن نقود هذه المفارقة الى مدى التناقض الكامل الذى حدثنا عنه الشاعر الاستعمارى كيبلنج؟ الواقع أن المفارقة تبدو مصطنعة الى حد ما. فاولا، لم يكن الغرب- الاستعمارى- يريدنا أن نفكر بطريقة منطقية ولا أن نحكم بطريقة ديموقراطية، وانما كان يستمتع بنا هكذا كما وجدنا عليه! ولذلك أكد كرومر أنه لا يمكن أن تحكم الشعوب الشرقية الا بطريقة استبدادية، وأن الحكم الديموقراطى لا يصلح ولا يعقل فى بلاد أدمنت الاستبداد وتفتقده! وتحالف البريطانيون مع القوى التقليدية وضد القوى الحديثة، فى مصر والعالم العربى وأفريقيا. وعلى العكس، كان هدف القوى الحديثة والمثقفين خاصة هو امتصاص المعارف التى تراكمت لدى الغرب لقطع الطريق الى النهضة جريا وبحرق المراحل، ومحاولة اصلاح هياكل الحكم والتنظيم الاجتماعى باستئناف التواصل المعرفى سواء مع الغرب أو مع فلسفة الاسلام والحضارات الشرقية القديمة. ما كان يهمهم هو النهضة التى بدت لهم الحل السليم لقضية الاستقلال والتحقق الوطنى. واذا كانت النهضة الوطنية قد تحققت فى مصر لوجدنا حلا بالممارسة لهذه المفارقة مثلما وجدته اليابان أو كوريا، مثلا. وقد ساهم محمود عزمى فى استكشاف واستنباط مفهوم للنهضة يلائم توقه لحل سريع لمعضلة التخلف والجهل الذى ينتج أو يحتم الاستعمار. ولكنه من ناحية أخرى، رفض أى تنازل أمام الواقع التقليدى- الشرقى- الذى أنتجته هذه المعضلة. ولذلك ظل موسوما بالنخبوية، وربما يظل هذا الوشم اللعين يطاردنا حتى نبتكر طريقة للوصول الى وجدان الناس على اتساعهم ونساعدهم على التحرر من الاغتراب والاستلاب ونحرر أنفسنا من "معضلة المثقف فى مجتمع جماهيرى متخلف".

محمد السيد سعيد

www.alkottob.com